التغيير التربوي

محمد الغباشي

لا يعيش المصلحون الحقيقيون على مر التاريخ في أبراج عاجية بعيدين عن واقعهم، مكتفين بالتنظير وتقعير الحديث وتنميق الكلمات، بل إنهم أكثر عناصر الأمة بذلاً وتضحية وعطاءً في سبيل ترجمة أفكارهم في شخوص تغدو وتروح، فلئن كان الفلاسفة الماضون والمعاصرون قضوا أوقاتهم ويقضونها في الكشف عن علل الحوادث وتوصيفها تفصيليًا دون الخوض في وضع حلول جذرية واقعية لها؛ مكتفين بالشهرة منقطعة النظير التي حققوها، أو تذييل أسمائهم لبحوث ومؤلفات فلسفية تتفنن في وضع أسماء الأمراض المجتمعية، أو الغوص في دقائق جدل لا طائل من ورائه، فإن المصلحين على النقيض من ذلك؛ لا يهتمون كثيرًا بسبر أغوار العلل بقدر ما يهتمون بإزالة عوارها ونسف أسبابها وآثارها المَرَضيَّة، وسواء عليهم في ذلك أذكرهم الناس وتداولوا أسماءَهم في مجالسهم وأحاديثهم أم نسوهم وطوتهم صفحة التاريخ محتفظة بآثارهم وما فعلوه على الأرض؛ يقول الإمام الشافعي -رحمه الله-: "وددت أن الناس كلهم تعلموا هذا العلم ولم ينسب إليَّ منه شيء". وحركة التغيير لم تتوقف منذ خلق الله تعالى الأرض ومن عليها، ولا ينتظر لها أن تتوقف، ولكنها تتشكل وتتغير صورتها وفق تغير الزمان والمكان وتبدُّل الأحوال، فما يناسب موضعًا قد لا يناسب آخر، وما يؤثِّر في زمن قد لا يؤثر في زمن أو عصر آخر... وهكذا، إلا أن ثمَّ اتفاقًا على أن عملية التغيير التربوي تتداخل بشكل مؤثر مع غالبية أنواع التغيير الأخرى كالتغيير الاجتماعي والعلمي.

وبالنظر إلى المرحلية النبوية في التغيير خلال الفترة المكية -التي تشبه في كثير من جزئياتها حالة الاستضعاف الإسلامي المعاصر في كثير من الدول- سيتبين من خلال الخطاب الإلهي أن حركة التغيير التربوي كانت مركزة ومكثفة في القرآن المكي في مرحلة ما قبل المواجهة والتمكين وإنشاء الدولة، والتي هي مرحلة إعداد الأنفس لحمل ثقل وعبْء الأمانة والانطلاق بها في الناس تبشيرًا وتعليمًا وجهادًا، حيث التركيز على ربط القلوب بخالقها، والولاء له، وحبه والخوف منه -عزّ وجل-، مع نبذ الجاهلية الأولى وتعاليمها وعاداتها وشركياتها ونبذ الظلم والتشنيع على الظالمين، ومن ثَمَّ الانطلاق من هذه الركيزة إلى فضاءات المراحل الأخرى التي صاحبت الهجرة ونشر الدعوة .

تميزت هذه الفترة بنوع مختلف من المواجهة المعهودة لتعاليم الجاهلية، حيث هي مواجهة فضح وتعرية لا التباس فيها ولا مداراة، إلا أنها لم تكن لتصل إلى حد المواجهة المسلحة التي جاء دورها بعد اشتداد عود المسلمين ورسوخهم في الإسلام قولاً وعملاً وتصلُّب شوكتهم. وقد حفلت السيرة النبوية بكثير من المواقف التربوية يهتدي بها المربون، ويستنير بها طالبو التغيير على مدى التاريخ؛ استجابةً للحكمة الإلهية والقاعدة الكونية: (إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ) وقوله تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّ الله لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ).

كاريكاتير أعجبني

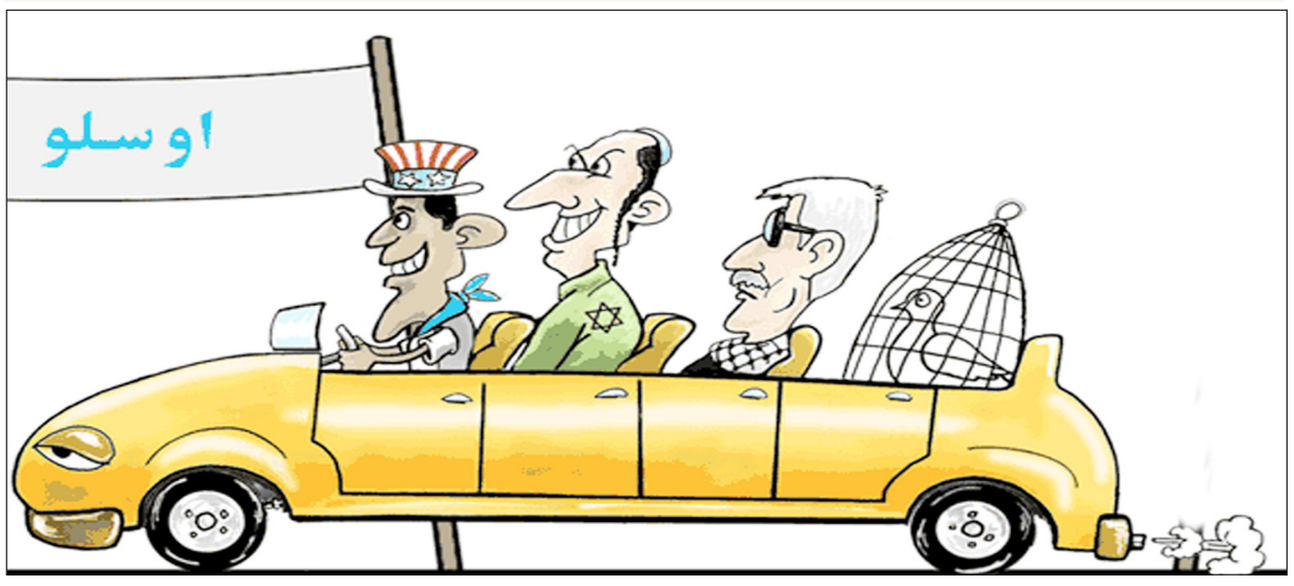

نتعولم.. أم لا نتعولم؟

أد. بكر بن عمر العمري

لست أدري لماذا سرحت بخاطري وأنا استمع الى الحوار الذي اجرته قناة (العربية) مع الوزير عادل فقيه حول اهمية انشاء الجمعية الوطنية لتقنية المعلومات مما قادني الى اختيار عنوان المقال بشكل سؤال نتعولم.. أم لا نتعولم؟ انا اطرح السؤال واجبت عنه في نفس الوقت دون التفات لما قاله معالي عادل فقيه حول توطين التقنية ذات البريق البازغ، برغم الترويج لها بانها عكس ذلك ام لسخرية بعض مظاهرها الاخاذة مثل نغمات الموسيقى.

وهذا هو الموضوع الذي اشاره الوزير عادل فقيه عند الانفجار المعرفي واثره في الاقتصاد الوطني فالانفجار المعرفي هو ما تطلق عليه اسم الحقائق اللا مادية التي تدخل في صناعة المنتجات الجديدة، فبعد ان كانت هذه المكونات والعناصر المادية التي تدخل في صناعة المنتجات الجديدة تصل الى ٣٠٪ من قيمة المنتج فإنها حاليا تصل الى ما لا يزيد على ١٠٪ من اجمالي المكونات التي تدخل صناعة المنتج ومن المتوقع على اسس علمية معرفية ان تتضاءل هذه النسبة خلال عشر السنوات لتقل الى اقل من ٢ ٪ مع حلول عام ٢٠٢٠.

هذا التضاؤل وما يترتب عليه من استغناء عن المكونات المادية من مواد خام وغيرها يرجع الى عدة عوامل ظهرت منتجة للانفجار المعرفي، حيث تم بنجاح كبير تصنيع مواد جديدة تسمى المواد "المخلقة" وتزايدت قيمة المكون العنصر المعرفي في صناعة المنتجات المصنعة المختلفة.

لذلك فان انشاء هيئة تقنية المعلومات توضح ملامح المشروع الوطني لتقنية المعلومات والذي يمكن ان يحول المملكة الى دولة مستوعبة لما يحدث في العالم بعد ثورة المعلومات والاتصالات وادراكا من حكومتنا الرشيدة لاهمية عنصر التقنية الحديثة في خدمة العناصر التي تقاس بها القدرة التنافسية لاقتصادات الدول لذلك فان انشاء هيئة تقنية المعلومات يعد خطوة اساسية لدخول المملكة واقتصادها في مصاف الدول المتقدمة بعد ان دخلنا عصر الدولة ونسير في دربها حيث اصبح للتقنية فيها اليد الطولى في تحرير وتصنيف القدرات التنافسية لاقتصادات الدولة.

وما يدعم ذلك ما اكدته تقارير التنمية البشرية الدولية والتي تصدرها دائما برنامج الامم المتحدة للتنمية اصبح عنصر استخدام التقنية ضمن احد المقاييس التي تدخل في قياس مستوى المعيشة والتنمية حيث ذكر التقرير ان ٨٨٪ من مستخدمي الانترنت في العالم من الدول الصناعية المتقدمة وصل الى ١٤٣ مليونا عام ١٩٩٨ وتوقع التقرير ان يصل عددهم من (٧٠٠) مليون شخص عام (٢٠١٥).

لذلك تحتل قضية نقل وتطويع وتطوير التقنية بأبعادها المختلفة مكان الصدارة في وظيفة الهيئة الجديدة، الامر الذي يقتضي منها ان تكثف جهودها وتنسيق برامجها لمواجهة الكثير من الصعوبات والمشكلات التي تعترض تحولنا التكنولوجي المنشود والتغلب على ما تحاول ان تفرضه الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها من ابقائنا تابعين لها تقنيا ومن ثم اقتصاديا.

إن مفتاح الحاضر والمستقبل في اطار وظيفة الهيئة الجديدة يكمن في السبق العلمي والتقني ولا يمكن لاية امة ان تتبوأ مكانا مرموقا في النظام العالمي الجديد الا اذا كانت تتمتع بقاعدة علمية وتقنية اصيلة ومتطورة.

إذن ماذا نحتاجه بالضبط هل هو مجرد استهلاك او نقل للتقنية ام امتلاكها وتوطينها وكيف ومن اين نبدأ وما هو دور رجال الاعمال وقطاعهم الخاص في هذا المجال وكيف نربط مراكز البحث العلمي والمؤسسات الانتاجية. إن الاجابة عن الاسئلة السابقة تستند الى العناصر التالية:

١، نظام تربوي وتعليمي حديث.

٢. نظام البحث العلمي والتقدم التقني بجيث يرتبط ارتباطاً وثيقا بالمجتمع واحتياجاته.

٣. نظام الانفتاح على العالم الخارجي والمشاركة بايجابية فيما يستحدث من معرفة علمية وتقنية واستغلالها في التطبيق.

٣. اكتساب مهارات ذاتية في ادارة رفيعة المستوى للنشاطات الوطنية للعلم والتقنية.

٥. توفر ارادة الدولة الواعية بقيمة العلم والتقنية ودورها في المجتمع.

ويتجلى الاهتمام بذلك بانشاء الهيئة الجديدة لانها ترى انه آن الاوان لان تتقدم المملكة الصفوف وتتعدى لحمل راية مشاعل المعرفة لتسهم في الابداع والبناء في حضارة في اطار المنافسة الدولية. ان انشاء الهيئة الجديدة - كما قال الوزير عادل فقيه - ان الاقتصاد المتطور يصاحب الدول التي تستخدم التقنية في ايجاد الثروة بطريقة ملائمة في حين ان الاقتصاد الاقل تطورا يصاحب الدول التي لا تملك التقنية الضرورية لايجاد الثروة.

لذلك اقول انه حينما تطبق التقنية لتصنيف مجتمعية للموارد تنتج سلعا قابلة للتسويق والخدمة والتفوق في ميدان المنافسة تزداد الثروة وبمعنى ادق ان استخدام التقدم التقنية وتطويعها ومن ثم ادارتها هي المسؤولة عن تحقيق الثروة والازدهار الاقتصادي. خلاصة القول ان نقل وتوطين التكنولوجيا ستكون جسرنا الى مجتمع المعرفة.

jadl@albiladdaily.com

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

حدثني ثقة !! وانعدام الثقة

عبدالرحمن ال متعب

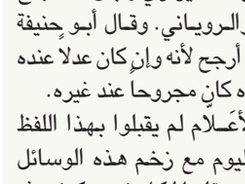

عندما كان يرد لفظ ثقة فهو بمثابة التأكيد على صحة ما يقال من سياق الكلام او رواية قصة ما على لسان شخص غير موجود ولكن لثقة المتحدث به نقل كلامه.

للأسف أصبحت الثقة مطية لرواد وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف اشكالها فتجد العبارة حدثني من اثق فيه او حدثني ثقة تسبق القصص التي لا تعقل والتي ربما كانت سيناريو لأحد أفلام الخيال العلمي . ثم تنتشر كقصة وعظ وحكمة للآخرين عبر هذه الوسائل وعبر مروجي الكذب والإشاعات.

في هذا بحث الشوكاني هذه المسألة في احد مؤلفاته فأجاد وأفاد قال رحمه الله: اختلف أهل العلم في تعديل المبهم كقولهم: حدثني الثقة أو حدثني العدل، فذهب جماعة إلى عدم قبوله ومنهم، أبو بكر القفال الشاشي والخطيب البغدادي والصيرفي والقاضي أبو الطيب الطبري والشيخ أبو إسحاق الشيرازي وابن الصباغ والماوردي والروياني. وقال أبو حنيفة يقبل، والأول أرجح لأنه وإن كان عدلا عنده فربما لو سماه كان مجروحا عند غيره.

فإذا كان الأعلام لم يقبلوا بهذا اللفظ فكيف بناء اليوم مع زخم هذه الوسائل الاجتماعية ونقلها لكل غث وكذب ثم ينسب الى الثقة. أصبحت هذه الوسائط او الوسائل بيئة خصبة لذوي التأليف الكاذب بسبب وجود المروج لها بكل بساطة وسذاجة لم يعد الغالبية العظمى من مستخدميها يبحث عن الحقيقة او صحة ما وصله ولكنهم يكتفون بتدويرها وتحويلها من مستخدم الى اخر ومن وسئلة الى اخرى . وهي احد أسباب انهيار الثقافة العامة والبقاء في دوامة الغباء المكتسب وقد يَصْبح متوارث في مابعد..

twitter:altanomy

المبالغة في جلد الذات وتضخيمها

د.إبراهيم أبراش

الخطاب السياسي الفلسطيني ينزلق في كثير من الأحايين إلى إحدى المثلبتين : الأولى النقد والنقد الذاتي بلا حدود أو قيود ، في تجاهل للوجه الإيجابي من المشهد السياسي وللإنجازات التي سطرها الشعب بصبره ومقاومته ، والثانية تضخيم الذات أو (الانجازات) السياسية أو العسكرية لدرجة عدم رؤية وفهم الواقع وعدم تقدير العواقب . ما بين هاتين المثلبتين يناضلون مثقفون من مشارب متعددة للترويج لخطاب نقدي بناء يقاوم الرداءة في الفكر والواقع .

انزلاق الخطاب السياسي لهاتين المثلبتين يعود لأسباب ثقافية خاصة بطبيعة الشعب الفلسطيني، وسياسية خاصة بواقع الاحتلال و الشتات بما أفرز من (إيجابيات) غير مقصودة كغياب سلطة فلسطينية للكل الفلسطيني تمارس دور الرقابة والضبط والمحاسبة لكل الأفعال والأقوال ، ثم في مرحلة لاحقة بسبب الانقسام الذي غيَّب المرجعية الواحدة حتى في نطاق الضفة وغزة وأتاح للبعض ليتصرف في المؤسسة التي يديرها دون خوف من محاسبة أو عقاب .

قبل نقد هذا الخطاب لا بد من الإشارة إلى أن لهذا الخطاب مَن يدافع عنه ويرى فيه بعض الإيجابيات ، من منطلق أن له مبررا وأساسا ويتغذى من حالة سياسية مأزومة: حالة الاحتلال والشتات ، حالة السلطة الوطنية ، حالة الأحزاب خارج السلطة ، حالة مؤسسات المجتمع المدني وحالة الانقسام . فنقد الذاتي يساعد على إصلاح المسيرة النضالية، كما أن تضخيم الذات والإنجازات في بعض المنعطفات الحرجة قد يساعد على رفع الروح المعنوية داخليا وإخافة العدو خارجيا ، كما أن كثيرا من أوجه النقد التي يمارسها سياسيون ومثقفون ،سواء كان نقد الخصم السياسي الوطني أو نقد الذات حتى داخل الحزب أو المؤسسة، يمكن إدراجها كممارسة حق من الحقوق الديمقراطية أو كحالة وعي ونضج سياسي يتمتع به الفلسطينيون ، كما يلعب دورا في التثقيف السياسي وفي كبح جماح بعض الممارسات السلطوية والحزبية وفي ردع الفاسدين، حتى وإن دفع ممارسوا هذا النقد ثمنا ، وبعضهم كانت حياته هي الثمن .

من المعروف أن المبالغة في نقد الذات وجلدها تؤدي لحالة مرضية تسمى عند علماء النفس والاجتماع بـ المازوشية أو الفتشية وقد يتحول النقد لسلوك هادم للذات ، المقابل لذلك هو المبالغة في تضخيم الذات وقد يتطور الأمر هنا أيضا إلى شكل من البارانويا وتوهّم عظمة . ولكن نحن هنا لا نتحدث عن سلوكيات فردية لمثقفين وكُتاب خصبة لخطاب هجومي مضاد يعتمد على ما يتم تسجيله وجمعه مما تقوله الأطراف الفلسطينية المختلفة والمتخالفة من اتهامات ضد بعضها البعض ، ليقولوا للعالم انظروا هؤلاء هم الفلسطينيون .

إن تحذيرنا من الانحرافات والمنزلقات التي قد تؤدي لها المبالغة في النقد والنقد الذاتي يجب أن لا يوقعنا في محذور تضخيم الذات ، لأن تضخيم الذات والمبالغة في تقدير القوة الذاتية وفي استعراضها ، وخصوصا العسكرية، قد يخفي نهجا للتغطية على الفشل والعجز والفساد . تضخيم الذات مثله كمثل جلد الذات المبالَغ فيه، كلاهما يُغيب القدرة على توظيف عدالة القضية والانجازات الملموسة التي حققها الشعب الفلسطيني بصموده وصبره وبالجهود الصادقة عند كل القوى والأحزاب .

المطلوب خطاب سياسي وسطي عقلاني واقعي يؤسَس على حقيقة أن في الوطن متسع للجميع وكلنا شركاء فيه وأننا مثل بقية الشعوب نخطئ ونصيب ، والكل أخطأ في حق هذا الوطن سواء عن قصد أو غير قصد ، وفي المقابل فإن الجميع ترك بصماته من خلال انجازات قد تتفاوت من حزب لآخر ومن شخص لآخر . إنتاج هذا الخطاب الوسطي ليس من مسؤولية السياسيين فقط، فهؤلاء غالبا ما يكونوا أسرى مرجعيتهم الأيديولوجية ومصالحهم السلطوية ، بل مسؤولية المثقفين والإعلاميين أيضا، فالعالم يقرأ ويسمع ويشاهد هؤلاء أكثر من السياسيين ، وخطابهم يصل إلى عقل الجمهور أكثر من خطاب السياسيين .

وتبقى المراهنة على القيادة السياسية الحكيمة لتستمع لوجهة نظر المثقفين والكتاب الذين لا يبتغون من وراء نقدهم لبعض السلوكيات والمواقف السياسية أو للفساد والمفسدين إلا مصلحة الوطن والمواطنين وتقويم نهج النظام السياسي .

في هذا السياق فقد وجد قرار الرئيس أبو مازن رئيس كل الشعب الفلسطيني بإقالة رمز الفساد في الشؤون المدنية في قطاع غزة ارتياحا عند كل الشعب ، ولكن الفساد في هذه الوزارة ليس شخصا بل شبكة تمتد لخارج الوزارة ، يجب استئصالها ووضع حد لفسادها ، والفساد موجود في مؤسسات أخرى ويجب استئصاله . لأنه لا يمكن أن نستكمل مشوار التحرير ونبني الدولة بمؤسسات يتحكم بمفاصلها أشخاص فاسدون.

من المعروف أن المبالغة في نقد الذات وجلدها تؤدي لحالة مرضية تسمى عند علماء النفس والاجتماع بـ المازوشية أو الفتشية

المُتسم بالتحريض، وفي ظل ضعف العمل المؤسساتي وضعف ثقافة الديمقراطية و النقد الذاتي البنَّاء . كل ذلك يجعل كثيرا من هذا النقد نوعا من التنفيس عن الغضب أو الرغبة بالانتقام من الخصم ولو بالكلمة غير الصادقة ، أو يدخل في باب (قل كلمتك وامضي) أو (اللهم إني قد بلغت) . وبالنسبة للمنتَقَدين فإنهم يتعاملون مع منتقديهم كمناكفين أو محرضين ومشككين بالشرعية ،أية كانت هذه الشرعية ، مما يعطيهم الحق من وجهة نظرهم بالتنكيل بمنتقديهم .

هيمنة هذا الخطاب إعلاميا يؤدي لإظهار الوجه القبيح فقط للفلسطينيين والتغطية على جوهر القضية وما يتعرض له الفلسطينيون من جرائم على يد الاحتلال، كما يتم طمس كثير من الانجازات الوطنية . المشكلة الأكثر خطورة تكمن في أن أعداء الشعب الفلسطيني وظفوا هذا الخطاب بشقيه وحولوه إلى مادة موجودة في كل المجتمعات ، بل عن ظاهرة تَسم الخطاب السياسي العام وخصوصا الحزبي ، حيث إن انتشار هذا السلوك ومنطق التفكير ، بحدية المتناقضين ، في الخطاب السياسي يؤدي إلى إنتاج (فتشية جماعية) أو (بارانويا جماعية) .

لا شك أن المفاعيل الإيجابية للنقد والنقد الذاتي تكون أكثر حضورا لو كانت في جو سياسي وثقافي سليم وفي إطار إستراتيجية إعلامية أو وجود حد أدنى من التوافق على الثوابت والمرجعيات الوطنية وخطوط حمر لا يجوز تجاوزها . النقد والنقد الذاتي ينتميان لثقافة الديمقراطية عندما يكونا داخل المؤسسات والأطر الحزبية أو عبر وسائل إعلامية وطنية مسئولة حريصة على المصلحة الوطنية ، وعندما يكونا مشفوعين بخطة عمل تصحيحية أو إرشادية، و ينطلقا من منطلق الرغبة في البناء عليه لتصحيح المسار، سواء داخل السلطة أو داخل كل حزب ومؤسسة . ولكن في ظل الانقسام والإعلام الحزبي

المدارس ثنائية اللغة

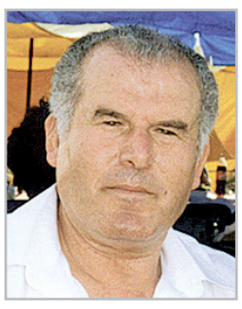

تميم منصور

قالوا ان الذي يتحدث ولا يتقن سوى لغة واحدة ، لا يرى الدنيا الا بعين واحدة ، وكل لغة اضافية تعني مضاعفة المدارك وقراءة حضارات كثيرة . هذه هي أهمية المزيد من اللغات اضافة الى لغة الأم ، مع ذلك فأن هناك حالات تتعدد بها معرفة اللغات لأهداف متباينة ، منها دفع منسوب الثقافة والاطلاع على أدب وتاريخ وماضي وحاضر الشعوب الأخرى ، ومنها ما يكون الهدف من تعددية اللغات للسياسة والاعلام والشؤون المخابراتية والشؤون العسكرية .كثيرا ما تلتقي الاهداف العسكرية مع الاهداف السياسية ، فقد فرضت الدول الاستعمارية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين لغتها على الشعوب التي وقعت تحت هيمنتها واحتلالها ، كما فعلت اسبانيا في شعوب دول امريكا اللاتينية ، بعد ان استعمرتها عشرات السنين ، وكما فعلت فرنسا مع الدول الافريقية عندما استعمرتها ، فقد فرضت لغتها وثقافتها على شعوب هذه الدول ، هذا ما فعلته ايضا بريطانيا في مستعمراتها في امريكا الشمالية ، والهند ، وجنوب شرق آسيا وافريقيا والشرق الأوسط ، وهذا ما فعلته الدولة العثمانية عندما استعمرت الاقطار العربية لمدة ٤٠٠ سنة .

لكن بعد حصول هذه الشعوب على الاستقلال حصل تراجع من حيث المبدأ باستخدام هذه اللغات ، وحدث انحسار في تبني ثقافة المفهوم الاستعماري ، كما هو الأمر في الهند ومصر ، وجنوب افريقيا ، والدول العربية في شمال افريقيا ، وغيرها .هناك دولة واحدة في العالم ، لا زالت مصرة على مصادرة حرية شعب آخر هذه الدولة اسرائيل ، الرافضة للسير في ركب الدول التي خلعت عنها احلام التوسع وامتصاص دماء الشعوب واستعبادها ، انها لا تزال متمسكة بسياسة القوة والهيمنة والاحتلال ، فهي تصر على الاستمرار باحتلال جزءاً من الأراضي السورية ، وجزءاً من الأراضي اللبنانية ، وقد مضى على احتلالها لدولة فلسطين حوالي نصف قرن .في هذه المناطق يخضع المواطنون لأشد انواع المعاناة ، والملاحقة والبطش والقتل ونهب الثروات والأراضي ، حتى تحول هذا الاحتلال الى استعمار كولونيالي كما حاولت فرنسا أن تفعل في الجزائر ، والبيض في انغولا وجنوب افريقيا ، اسرائيل المحتلة لا تكتف بفرض هيمنتها العسكرية والاقتصادية ، بل تحاول فرض ثقافتها الملفقة ، ولغتها المصطنعة والتي تحتوي على حوالي ١٥٠ الف مصطلحا مستوردا لا يمت الى اللغة العبرية الاساسية بشيء .

تقوم بذلك من خلال مناهج التدريس التي اجبرت المدارس العربية استخدامها سواء كان الأمر في القدس المحتلة ، أو في قرى الجولان السورية المحتلة وفي كافة المدارس في الداخل الفلسطيني ، كل من يرفض قبول هذا الزواج الثقافي الاسرائيلي من معاهد تعليمية ومدرسيين ، تتم ملاحقته وحرمانه من كافة الخدمات الخاصة بالعملية التعليمية ، في حين فإننا نجد ان الاقليات القومية في جميع الدول الديمقراطية في العالم ، هي المسؤولة عن وضع مناهج التدريس التي تخص ابناءها ، كما هو الأمر في مقاطعة كيوبيك في كندا ومقاطعة كتالونيا في اسبانيا ، والأمثلة كثيرة .

الثقافة العبرية التي فرضت ولا تزال على المواطنين العرب ، لا تقل في خطورتها عن بقية الثقافات المستوردة الأخرى ، فمن المعروف ان المواطن الضعيف غالبا ما يحاول تقليد ابناء الاكثرية ، لأنهم الأقوى، يتجسد هذا التقليد في استعمال لغة الاقوياء ، وفي اتباع الكثير من عادتهم وتقاليدهم وسلوكهم ، وقد ادى هذا التقليد الى خلق ثغرات كبيرة في عمق مجتمعنا العربي في الداخل ، لأن قيما هامة قد اختفت ، مما أدى الى توسيع دائرة العنف وتفكك الأسرة

تعليم اللغتين في آن واحد ، خاصة لدى طلاب الصفوف الدنيا ، ربما يذيب بعضاً من جليد الصراع المتراكم منذ قرن من الزمان

، وتفشي حالة الأنا الفردية ، والأهم من ذلك ظهور أجيال تكاد أن تفقد لغتها ، واللغة هي الهوية والانتماء وقنوات التواصل ، هذه الاجيال تتحدث بلغتين في آن واحد ، لغة خليط من العربية والعبرية ، تشبه لغة الايديش المكونة من مفردات عبرية وأخرى المانية.

لكن لغة الايديش ابتكرها اليهود الاشكناز في اوروبا لاهداف قومية ، للتفاهم بين بعضهم البعض ، واليوم تم الاستغناء عنها ، لأنه لم يعد لها لزوم ، اما لغة اجيالنا الجديدة فهي مشوهة ، مفرداتها مكسرة وليست سليمة في شيء ، المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة لم تتبع سياسة الهيمنة الثقافية لغاية توفير المساواة بين المواطنين العرب واليهود ، هدفها خلق اجيال عربية مقهورة غريبة عن لغتها وحضارتها وتراثها ، لم تكتف هذه المؤسسة بهذا الاسلوب من التشويه ، فهي حتى اليوم مترددة في جعل تعليم اللغة العربية الزاميا في المدارس اليهودية ، مع أن هذه اللغة تعتبر لغة رسمية في الدولة .

من بين الاساليب المستخدمة لتشويه الثقافة والحضارة العربية ان وزارة المعارف تتعامل مع تدريس اللغة العربية في المدارس العبرية بتوجيه من اجهزة الظلام وبأساليب مدروسة ، فالقطع الادبية التي تطرح للدراسة غالبيتها هامشية ، لا تعتبر ولا تعكس أي نوع من بلاغة لغة الضاد وآدابها ، ولا تقدم أي تصوير للحضارة العربية ، هذا يؤكد ان الهدف من تعلم اللغة العربية في المدارس اليهودية لا يهدف ولا يصب في خانات التقارب بين الشعبين ، وغالبا ما تكون نتائجه التباعد والنفور وعدم خلق لغة مشتركة .

حتى اليوم فان تعلم اللغة العربية في المدارس العبرية يأتي لأهداف ظاهرها معرفي وجوهرها سياسي اعلامي ، اولى اهدافه دعائي للتغطية على جرائم السلطات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ، وللتغطية على سياستها العنصرية بحق مواطني الدولة العرب ، إما عن طريق الاذاعة والتلفزة الناطقة بالعربية أو بوسائل أخرى .

قلة هم اليهود الذين تعلموا اللغة العربية من أجل التفاهم والتقارب بين الشعبين ، لأن تعليم لغة الآخر من كلا الشعبين العربي واليهود لا يحل عقدة واحدة من الصراع ، ولا يخفف من وطأته ، يجب أن يرافق أو يسبق تعلم اللغة العربية في المدارس اليهودية ، توفير النية الحسنة والايمان العقائدي والفكري برفض الاحتلال والعنصرية ، والايمان القاطع بحق الشعب الفلسطيني نيل حريته واستقلاله .

اليوم نحن امام ظاهرة اقامة مدارس عربية يهودية ثنائية اللغة ، أي أن الطلاب في هذه المدارس يتعلمون العربية والعبرية في آن واحد . يوجد مثل هذه المدارس في القدس ، كفر قرع ، يافا ، وربما في اماكن أخرى ، لكن هذه المدارس تواجه مشاكل كبيرة ، كالاعتداء المباشر على ممتلكاتها ، كما حدث في القدس ، كما أن المسؤولين عن هذه المدارس في يافا اعترفوا بأن بلدية تل ابيب تضع العراقيل امام استمرارها في العمل .

ان تعليم اللغتين في آن واحد ، خاصة لدى طلاب الصفوف الدنيا ، ربما يذيب بعضاً من جليد الصراع المتراكم منذ قرن من الزمان ، لكن هذا الجليد سوف يزداد في جموده ، اذا لم يرافق تعليم اللغتين دروس في التربية التي تدعوا الى تجفيف كل مستنقعات الحقد والتعصب والعنصرية لدى جهات كثيرة في المجتمع الاسرائيلي ، وتعترف بحق الشعب الفلسطيني اللحاق بركب الدول والشعوب التي نالت حريتها.